

ألمانيا ولبنان... ومرفاً بيروت



لادعم أوروبا لبنان دون إصلاحات حقيقية

أكد أيضا أن العالم، في مقدمه ألمانيا وفرنسا، يعرف ما المطلوب من لبنان في حال كانت هناك رغبة في الخروج من الانهيار التي يعاني منها. المطلوب تشكيل حكومة تضم اختصاصيين قادرة على القيام بالإصلاحات. وأكد أخيرا أن ليس بحملة على فارس سعيد يستطيع لبنان ومواطنيه، بمن في ذلك الشيعة، يستطيع ذلك بدعته لما يقوم به الرجل والافتقار بأن لا مخرج آخر أمام اللبنانيين، من كل الطوائف والمذاهب، غير ما يطرحه البطريرك الماروني وليس ما يختبئ خلفه عهد ميشال عون - جبران باسيل الذي يريد استعادة حقوق المسيحيين بسلاح "حزب الله"!

دراسة أو مقترحاً مقدماً من الحكومة الألمانية لإعادة بناء المرفأ. وأضاف البيان الذي أصدره السفير "ألمانيا هي واحدة من أكبر المانحين في لبنان، وهي شريك فاعل في الإصلاح وإعادة البناء، وهي تدعو جميع الأصدقاء اللبنانيين لتلبية تطالعات الشعب اللبناني عبر تشكيل حكومة مهمة، ذات صدقية، وقادرة على تطبيق الإصلاحات، فقط من خلال تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الفعالة ستتمكن السلطات اللبنانية من إعادة بناء الثقة مع المجتمع الدولي، وستتمكن من تأمين الشروط التي تجذب دعم المستثمرين". وأكد أن الشركات الألمانية لا تتحرك في معزل عن الحكومة الألمانية، ما هو

ألمانيا المرفأ وإعادة إعمارها مدخلا إلى نجدة لبنان وإيقاظه من جهة وتأكيد المصالح الأوروبية في البحر المتوسط من جهة أخرى.

كشف السفير الألماني في بيروت أندرياس كيندل عقب التقارير التي تحدثت عن أن الحكومة الألمانية ستقدم اقتراحاً لإعادة إعمار مرفأ بيروت، أن حكومة بلاده على دراية بالدراسة التي أجرتها شركات خاصة عدة تتضمن اقتراحاً لتطوير المرفأ والمناطق المجاورة بعد انفجار الرابع من آب - أغسطس 2020.

وأشار إلى أن مجموعة ممثلين لهذه الشركات ستصل إلى بيروت الأسبوع المقبل، مشدداً على أن "هذه ليست

اللهم في لبنان. لم يتكف الحزب بعرقلة تشكيل حكومة مستخدماً "التيار الوطني الحر"، أي "التيار العوني" الذي يتاجر بما يسميه حقوق المسيحيين في لبنان.

نرى الحزب يذهب إلى استهداف كل شخصية لبنانية حرّة مثل النائب السابق فارس سعيد الذي يلعب دوراً فاعلاً على الصعيد الوطني في مجال كشف الدور التدميري الذي يلعبه سلاح "حزب الله". لا يستطيع "حزب الله" التصدي مباشرة للبطريك الماروني بشارة الراعي الذي ينادي بـ "الحياة اللبنانية" وبـ "مؤتمر دولي" من أجل إنقاذ البلد. لذلك نجده يخلق دعاوى قضائية ضد فارس سعيد الذي سيمثل قريباً أمام القضاء في قضية رفعها "حزب الله" متهماً إياه بالعمل على "إثارة حرب أهلية". كل ما في الأمر أن فارس سعيد لم يستبعد أن يكون لـ "حزب الله" دور في تفجير ميناء بيروت في الرابع من آب - أغسطس الماضي بسبب أطنان من مادة نترات الأمونيوم التي كانت مخزنة في أحد العنابر داخل المرفأ.

من خلال ملاحظته لفارس سعيد وعجزه عن إسكات البطريرك الماروني يريد "حزب الله" أن يفرض بالقوة أنه في ظل العهد الحالي، وهو عهد، يستطيع أن يفعل ما يشاء في لبنان، بما في ذلك التركيز على شخصية وطنية مثل فارس سعيد. يفعل ذلك من أجل تآديب اللبنانيين الأحرار به.

من الواضح أن فارس سعيد لم يفتح ملف تفجير مرفأ بيروت كي يخلق غداً. هذا ملف ضخم في غاية الخطورة كان من بين من تطرق إليه أيضاً آخرون مثل النائب نهاد المشنوق (وزير الداخلية السابق) الذي كشف قبل بضعة أسابيع تفاصيل دقيقة عن الجريمة التي استهدفت العاصمة اللبنانية كلها بأهلها وأحبائها ملحقاً بدوره إلى مسؤولي ما لـ "حزب الله". ما لا يمكن تجاهله أن تفجير المرفأ استهدف لبنان ودوره في المنطقة. من هذا المنطلق يمكن فهم لماذا اختارت

مؤتمر "سيدر" في باريس الذي خصص مبلغاً مهمّة من أجل إعادة بناء البنية التحتية مشروطاً بإصلاحات معيّنة يتوجب على الحكومة اللبنانية القيام بها.

كان "سيدر" مبادرة فرنسية تستهدف إنقاذ لبنان المهتد بالانهيار. كان لدى فرنسا ما يكفي من المعطيات للاتفاق مع سعد الحريري، رئيس مجلس الوزراء وقتذاك، على خطة عمل تفادياً للمصير اللبناني القائم حالياً الذي كان الرئيس إيمانويل ماكرون يخشى من الوصول إليه.

بين صيف 2018 وربيع 2021 تغير الكثير في لبنان... ولكن نحو الأسوأ. ما لم يتغير هو عجز الحكومة اللبنانية عن القيام بالإصلاحات الحقيقية، وهي ليست إصلاحات من أي نوع، خصوصاً بعدما تبين أن عهد ميشال عون - جبران باسيل الذي بدأ في 31 تشرين الأول - أكتوبر 2016 هو في الواقع "عهد حزب الله". لم يخف "حزب الله" أن العهد عهده. انتظر قاسم سلیماني قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني، الذي اغتيل لاحقاً بواسطة طائرة أميركية من دون طيار، صدور نتائج انتخابات مجلس النواب اللبناني ليعلن أن إيران صارت تمتلك

أكثرية في هذا المجلس. لا يزال السؤال نفسه مطروحاً منذ بدأ "عهد حزب الله". هل يستطيع بلد يسيطر عليه لواء في "الحرس الثوري" الإيراني السماح للقيام بإصلاحات؟ الجواب لا وألف لا. كل ما هو مطلوب إفقار لبنان أكثر وتهجير أكبر عدد من أهله، خصوصاً من المسيحيين. لهذا السبب وليس لغيره لا وجود لأي أفق ذي ملامح إيجابية للبنان في المدى المنظور.

كل ما هناك إمعان في تأكيد أن لبنان موجود تحت السيطرة الإيرانية الكاملة بصفة كونه ورقة في المفاوضات بين طهران وواشنطن؟ شأن العودة إلى الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني بشروط "الجمهورية الإسلامية". يؤكد ذلك سلوك "حزب

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

في حزيران - يونيو 2018 زارت بيروت على رأس وفد اقتصادي كبير يمثل شركات عالمية مهمّة من بينها "سيمنز". هل تعود ألمانيا الآن إلى بيروت من بوابة إعادة بناء المرفأ المدمر؟

كانت زيارة المستشار في 2018 فرصة للبنان كي يستفيد منها عن طريق البحث في كيفية العودة إلى بلد طبيعي يتمتع بالكهرباء 24 ساعة على 24 كما فعلت مصر التي كلفت "سيمنز" بتلك المهمة. فضل لبنان وقتذاك تجاهل "سيمنز" وعرضها لأسباب تتعلق بضرورة بقاء ملف الكهرباء تحت سيطرة "التيار الوطني الحر"، وهو حزب رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره جبران باسيل.

الأکید أن الشركات الألمانية لا تتحرك في معزل عن الحكومة الألمانية، ما هو أکید أن العالم، في مقدمه ألمانيا وفرنسا، يعرف ما المطلوب من لبنان في حال كانت هناك رغبة في الخروج من حال الانهيار التي يعاني منها. المطلوب تشكيل حكومة تضم اختصاصيين قادرة على القيام بالإصلاحات

جاءت زيارة المستشار الألمانية للعاصمة اللبنانية مباشرة بعد الانتخابات النيابية اللبنانية في أيار - مايو 2018 وبعد شهرين من انعقاد

اللوبيات العربية تغزو واشنطن

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

ولا تتواصل اللوبيات العربية مع مواطني دولها في الولايات المتحدة إلا في ما ندر، مما يضيع فرصاً بارزة خصوصاً أن الجهات المعادية تحاول دوماً إقناع صانع القرار الأميركي بوجود هوة بين هذه الحكومات ومواطنيها. وبالرغم من أهمية وجود خبراء أميركيين يساعدون الحكومات العربية على العمل مع الإدارات الأميركية، إلا أن الاعتماد الكلي على هؤلاء الخبراء له تأثير سلبي على المدى الطويل.

كما أصبح من المؤلف أن نرى ممثلي الدول العربية في واشنطن يتهاوتون على إنفاق الملايين على عقود جديدة كلما تغيرت الإدارة الأميركية بغية استمالة قياداتها الجديدة. وليس من السهل اليوم شفاء المؤسسات والشركات في واشنطن من إيمانها على الإنفاق العربي في مجال العلاقات العامة والتأثير على صنع القرار، فأغلب هذه المؤسسات تعتمد على رأس المال العربي بشكل أساسي وليس لديها بديل آخر إن نضب هذا المصدر السخي للتمويل.

كما قد يكون من الصعب تقليص درجة الاعتماد العربي على ما يقدمه الخبر السياسي الأميركي من خدمات وتسهيلات وعلاقات. لكن مصلحة الدول العربية اليوم تكمن في مراجعة إستراتيجيات إنفاقها في الولايات المتحدة، وعليها النظر أبعد من العاصمة والتركيز على كسب ود المواطن الأميركي قبل استمالة ساسته وقياداته في واشنطن.

وعلى هذه الدول العمل على تشبيك مواطنيها مع عامة الشعب الأميركي الذي ما زال لا يعرف عن العرب إلا الحروب والماسي التي يشاهد صورها على شاشات التلفزيون، فالاستثمار على المدى الطويل في التأثير على القاعدة الشعبية الأميركية خصوصاً الشابة منها سيؤدي إلى توفير أموال طائلة لاحقاً، لا بل وقد ينجح في إنتاج جيل أميركي كامل ينظر إلى دولة أو دول عربية بذات التقدير والاهتمام اللذين يكتنهما الأميركيون لإسرائيل اليوم.

اقتصادية لناخبيهم. فأصبحت هذه المجالس التجارية صلة وصل بين ثروات الدول الخارجية والشركات العاملة في ولاياتهم ومناطقهم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الرئيسة السابقة للجنة الفرعية للشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي لينا روس ليتين، حيث شهدت فترة رئاستها للجنة تدفق سيل من رؤوس الأموال العربية إلى مقاطعة ميامي في ولاية فلوريدا التي كانت تمثلها حينها في الكونغرس.

وعلى الرغم من ضرورة التأثير على عملية صنع القرار الأميركي من قبل الدول العربية، إلا أن نجاح اللوبيات العربية في واشنطن محدود خصوصاً عندما ننظر له من زاوية المردود مقابل التكلفة. ولذلك أسباب عدة تظهر جلياً عند مقارنة جهود الدول العربية مع نجاحات إسرائيل في هذا المجال.

قامت الدولة الإسرائيلية بالتركيز منذ زمن طويل على إنشاء مؤسساتها الخاصة للتأثير على القرار الأميركي والتي تعرف باسم المجلس الأميركي - الإسرائيلي للشؤون العامة حتى أصبح عمل هذه المؤسسة وحتى تمويلها عضواً يأتي من الداخل الأميركي.

كما قام المجلس بالعمل على المدى الطويل للتأثير على القاعدة الشعبية وتشكيل وجهات نظر المواطن الأميركي تجاه إسرائيل. بالإضافة إلى العمل مع الحزبين الجمهوري والديمقراطي بغرض النظر عن مجلس في البيت الأبيض أو بقدم مجلسي الكونغرس، مما قدم للوبي الإسرائيلي مناعة ضد المتغيرات السياسية الدائمة في واشنطن.

بالمقابل نرى الدول العربية تعتمد على الشركات الربحية التي تطلب أموالاً طائلة مقابل خدماتها كما تعتمد على موظفين أميركيين في هذه الشركات، مع أن لدى هذه الدول مواطنين ودبلوماسيين من أصحاب الخبرات وهم أكثر اهتماماً ودراسة بمصالح بلادهم، ومن الأخرى الاعتماد عليهم أو إشراكهم على أقل تقدير.

من النادر أن يدخل سفراء الولايات المتحدة السابقون في الشرق الأوسط مجال العلاقات العامة لصالح الدول التي كانوا سفراء فيها فور تقاعدهم.

بالرغم من أهمية وجود خبراء أميركيين يساعدون الحكومات العربية على العمل مع الإدارات الأميركية، إلا أن الاعتماد الكلي على هؤلاء الخبراء له تأثير سلبي على المدى الطويل

كما أصبحت المجالس التجارية وسيلة ناجحة لممارسة الضغط غير المباشر على المشرعين الأميركيين الذين يملكون ولايات أو مناطق محددة في الولايات المتحدة، ويرتبن نجاحهم السياسي بتوفير فرص

التي تفرض على أي شخص يريد محاورة مشرعين وساسة أميركيين بالنيابة عن دولة خارجية ومحاولة التأثير على قرارهم التعريف عن نفسه وتسجيل معلوماته في وزارة العدل الأميركية ضمن قانون تسجيل العملاء الخارجيين.

ومن أبرز طرق الضغط غير المباشرة هي المنح التي تقدمها الدول لخزانات الفكر ومؤسسات البحوث الأميركية، العريقة منها والمغمورة، بغية دفع هذه المؤسسات إلى نشر دراسات وتقارير تصب في مصلحة هذه الدول وتدعم توجهاتها. وعدد كبير من هذه المؤسسات التي كانت تشتهر بالحيادية توسعت بشكل سريع وكبير بسبب التمويل الخارجي حتى أصبحت تعتمد على هذا الدعم بشكل أساسي، مما أثر على مصداقيتها وحياديتها.

وليس من النادر أن نرى أحد موظفي الحكومة الأميركية رفيعي المستوى يترك عمله الحكومي أو يتقاعد منه ليؤسس شركة مبنية على عقد وحيد مع دولة معينة. فليس



تأثير عربي محدود

حازم الغبرا
محلل سياسي أميركي

تعاظم عدد عقود الحكومات العربية وخصوصاً الخليجية مع شركات العلاقات العامة الكبرى في واشنطن بشكل ملفت في السنوات الماضية، حتى أصبحت هذه العقود مجالاً للتندر في أروقة العاصمة الأميركية. فلكل دولة عقود سخية مع شركات عدة، ولكل شركة عقود مع دول عدة حتى لو كانت هذه الدول على خلاف مع بعضها، ما جعل مصالحتها في العاصمة الأميركية متضاربة.

هذا ليس بالمستغرب، فالوجود الأميركي في الشرق الأوسط أصبح جزءاً أساسياً من المعادلات السياسية والاقتصادية والجغرافية وحتى الاجتماعية في المنطقة خلال العقود الماضية. والقرار الأميركي بلا شك يؤثر سلباً أو إيجاباً بشكل مباشر على استقرار وأمن الدول العربية، وشركات العلاقات العامة في

واشنطن تلعب دور المستشار والوسيط والدليل في أن واحد لتساعد الدول وسفاراتها على الإبحار في مياه العاصمة الأميركية المتوجّهة دوماً. وأغلب رؤساء هذه الشركات وموظفيها الأساسيين هم عادة من كبار الساسة أو المشرعين الأميركيين السابقين الذين تجمعهم صداقات شخصية وعلاقات وطيدة بأعضاء الحكومة الأميركية الأبرز، كما يملكون خبرة واسعة في أساليب التواصل مع أجهزة الدولة الأميركية وطرق الضغط على عملية صنع القرار فيها.

واللوبيات متعددة الأشكال والمهام ولا يمكن فعلاً حصر عملية التأثير على صنع القرار الرسمي الأميركي في شركات العلاقات العامة هذه التي يمكن تصنيفها كوسيلة ضغط مباشرة وظاهرة. فبالإضافة إلى شركات العلاقات العامة هناك مؤسسات رديفة كالمجالس التجارية وجمعيات الصداقة، والطريقة الأسهل للتمييز بين أنواع التأثير المباشر وغير المباشر توفرها القوانين الأميركية